

قانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٦

بربط موازنة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ٦١٦.٣٣.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستمائة وستة عشر مليوناً وثلاثة وثلاثون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ٣٦٩٥.٠٠٠.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وتسعة وستون مليوناً وخمسمائة ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ٧.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٢٩٩٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ٤٩٧٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعمائة وسبعة وتسعون مليوناً وخمسمائة ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ١٢٨.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وثمانية وعشرون مليوناً وخمسة مائة ألف جنيه) منه مبلغ ١.٠٢٤.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ١١٨٥٣٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وثمانية عشر مليوناً وخمسمائة وثلاثة وثلاثون ألف جنيه) موزعة كالتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٧٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ١١١٥٣٣٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ١١٨٥٣٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وثمانية عشر مليوناً وخمسمائة وثلاثة وثلاثون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة)

لايجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٦ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٢٧ هـ

(الموافق ٥ يونية سنة ٢٠٠٦ م) .

(القيمة بالدينار)

موازنة المدينة العامة لشؤون المطابع الأميرية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧

٢٠٠٦/٢٠٠٥		٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٦/٢٠٠٥		٢٠٠٧/٢٠٠٦		بيان	
								بيان	
٤١٠٠٠٠٠٠٠		٤٧٦٠٠٠٠٠٠		٥٩٥٠٠٠٠٠٠		٧٠٠٠٠٠٠٠٠		الاستخدامات الجارية : الأجور	
٢٠٥٠٠٠٠٠٠		٢١٥٠٠٠٠٠٠		٢٤٦٩١٦٠٠٠		٢٩٩٥٠٠٠٠٠		الانقذات الجارية والتحويلات الجارية	
٤٣٠٥٠٠٠٠٠٠		٤٩٧٥٠٠٠٠٠٠		٣٠٦٤١٦٠٠٠		٣٦٩٥٠٠٠٠٠		جملة الاستخدامات الجارية	
				٢٤٨١٧٠٠٠		٢٥٦٠٠٠٠٠		فائض العمليات الجارية : ضرائب دخلية	
				٩٩٢٦٧٠٠٠		١٠٢٤٠٠٠٠٠		فائض حكومية	
				١٢٤٠٨٤٠٠٠		١٢٨٠٠٠٠٠٠		جملة الفائض	
٤٣٠٥٠٠٠٠٠٠		٤٩٧٥٠٠٠٠٠٠		٤٣٠٥٠٠٠٠٠٠		٤٩٧٥٠٠٠٠٠٠		جملة الموازنة الجارية	
١١٠٨٩٣٠٠٠		١١٨٥٣٣٠٠٠		٧٨١٥٠٠٠		٧٠٠٠٠٠٠٠		الاستخدامات الإرسائية : استخدامات استهلاكية	
١١٠٨٩٣٠٠٠		١١٨٥٣٣٠٠٠		١٠٣٠٧٨٠٠٠		١١١٥٣٣٠٠٠		تحويلات إرسائية	
٥٤١٣٩٣٠٠٠		٦١٦٠٣٣٠٠٠		٥٤١٣٩٣٠٠٠		٦١٦٠٣٣٠٠٠		جملة الاستخدامات الإرسائية	
								إجمالي الموازنة	